

استشهاد ابن تيمية في النحو والصرف واللغة

Rizki Gumilar

King Saud University Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

Email: rizki@bahasa.iou.edu.sa

تجريد

قال الإمام الذهبي، كان ابن تيمية شخصية أتقن اللغة العربية أصولاً وفروعاً، تعليلاً وخلافاً، يعرف الناس أن ابن تيمية شخصية فقيه في العلوم الشرعية، الأسئلة الأساسية في هذا البحث هي كيف أسلوب ابن تيمية في الاستشهاد وما هي مصادر الاستشهاد التي يستخدمها لتعزيز حججه في المسائل النحوية والصرفية واللغوية. الأهداف من هذا البحث لبيان أسلوب ابن تيمية في الاستشهاد وما هي مصادر الاستشهاد التي يستخدمها لتعزيز حججه في المسائل النحوية والصرفية واللغوية. هذا البحث من البحوث المكتبية وهو يعتمد على الوثائق والكتب، والمنهج الذي اختاره الباحث هو منهج التحليل الوصفي. النتائج من هذا البحث وجد الباحث أنه استخدم المصادر الثلاثة الرئيسية للاستشهاد التي استخدمها النحاة السابقون وهي: القرآن، والحديث، والشعر العربي. للحصول على نتائج هذه الدراسة، يكون التحليل المناسب هو التحليل الوصفي، بدءاً بجمع البيانات من مؤلفاته، والتحليل، وعرض نتائج البحث. الخلاصة من هذا البحث استخدم ابن تيمية آيات القرآن وقراءاته والحديث الشريف والشعر العربي حينما استشهد في المسائل النحوية والصرفية واللغوية

الكلمات المفتاحية: ابن تيمية؛ استشهاد النحو؛ استشهاد الصرف، استشهاد اللغة

Abstrak

Ibnu Taimiyyah menurut Imam adz-Dzahabi merupakan sosok yang menguasai bahasa Arab baik *ushul*-nya maupun *furu'*-nya, baik *ta'lil*-nya maupun *ikhtilaf*-nya Ibnu Taimiyyah yang kita kenal adalah seorang tokoh yang faqih di bidang agama. Pertanyaan penelitian ini adalah bagaimana metode beliau dalam ber-*istisyhad* dan apa saja sumber *istisyhad* yang beliau gunakan untuk mempertahankan *hujjah* dalam permasalahan *nahwu*, *shorof*, dan *lughah*? Tujuan penelitian ini adalah untuk menjelaskan metode beliau dalam ber-*istisyhad* dan apa saja sumber *istisyhad* yang beliau gunakan untuk mempertahankan *hujjah* dalam permasalahan *nahwu*, *shorof*, dan *lughah*. Metode penelitian yang digunakan dalam penelitian ini adalah penelitian kepustakaan dengan deskriptif, dimulai dengan pengumpulan data dari buku-buku beliau, pengkajian, hingga penyajian hasil penelitian. Hasil peneliti ini menemukan beliau menggunakan ketiga sumber pokok *istisyhad* yang digunakan oleh *nuhat* terdahulu, yaitu: al-Qur'an, al-Hadits, dan Syair Arab. Kesimpulan penelitian ini adalah Ibnu Taimiyyah menggunakan al-quran, hadis dan syair dalam ber-*istisyhad*

Kata Kunci: Ibnu Taimiyyah; Istisyhad Nahwu; Istisyhad Shorof; Istisyhad Lughoh.

مقدمة

إن ابن تيمية شهرته بلغت الآفاق، فقد أغنت شهرته عن ذكر ترجمته. فلا عجب في قول ابن رجب الحنبلي عنه: "وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره والإسهاب في أمره".^(١) وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: "وشهرة إمامه الشيخ تقي الدين ابن تيمية أشهر من الشمس".^(٢) فلا نحتاج إلى معرفة سيرته.

والذي ينبغي أن نعرفه أنه رأى أن اللغة العربية وسيلة في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية. فهدف تعلمها ليس للغة نفسها فحسب، بل لحفظ قوانين اللسان الذي نزل به القرآن، وسمها العلماء بعلم النحو. وعلم النحو في رأيه ليس من علوم النبوة، وإنما هو علم مستنبط،^(٣) وهو معروف بالاستقراء والتجربة وبالقياس.^(٤) ولذلك لم يحتج إليهم في زمن الخلفاء الثلاثة، لأنه لم يكن فيه حنٌّ. فلما سكن علي بن أبي طالب الكوفة، وبها الأنباط روي أنه قال لأبي الأسود الدؤلي: "الكلام: اسم، وفعل، وحرف"، وقال: "انح هذا النحو". ففعل هذا للحاجة. كما أن من بعد علي أيضًا استخرج للنقط والشكل، وعلامة المد والشدة، ونحوه للحاجة. ثم بعد ذلك بسط النحو نحاة الكوفة والبصرة.^(٥)

فعلى هذه الخلفية، نجدد يستشهد في المسائل اللغوية من النصوص الشرعية أكثر من غيرها، ففي هذا البحث سيتناول الباحث حول طريقة ابن تيمية في استشهد المسائل اللغوية والنحوية والصرفية.

(١) ابن ناصر الدين، الرد الوافر: ١٠٦/١

(٢) صفي الدين، تقریظ للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر: ١٢/١

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: ٥٢٩/٧

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٤٢٢/٢٠

(٥) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: ٥٢٩/٧

منهج البحث

هذا البحث من البحوث المكتبية وهو يعتمد على الوثائق والكتب ولا يعتمد على المواد الميدانية. والمنهج الذي اختاره الباحث هو منهج التحليل الوصفي وطريقته يتكون من ثلاث خطوات، وهي: أولاً، قراءة مؤلفات ابن تيمية كونها مصدرًا أساسيًا إما من المطبوعة وإما من البرنامج الإلكتروني المكتبة الشاملة. وثانيًا، جمع النصوص المحصورة حول الاستشهادات اللغوية والنحوية والصرفية من تلك المؤلفات. وثالثًا، تقسيم الاستشهادات على حسب نوع النصوص: الآيات القرآنية وقراءتها، أو الحديث الشريف، أو الشعر العربي.

نتائج البحث

كان القرآن الكريم وقراءاته مصدرًا مهمًا للنحاة حينما وضعوا القواعد ودوّن الأصول، ولم يكن في النص القرآني اختلاف لأنه من لدن حكيم عليم، وإنما الاختلاف في قراءاته فوقف النحاة مواقف مختلفة.^(١) فالقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي. ولكن البصريون كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبلوه. وما أباهم رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج من الروايات اللغوية، وعدّوها شاذة تُحفظ، ولا يُقاس عليها.^(٢)

أما موقف ابن تيمية كما ذُكر في البداية أنه رأى أن اللغة العربية وسيلة في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، فهدف تعلمها لحفظ قواعد اللغة الذي نزل به القرآن، فوقف بموقف عامة النحويين يستشهد بآيات

^(١)الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٢٩

^(٢)المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٣٣٧

القرآن وقراءاته، لأن القراءات سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة واصله إلينا بالسند الصحيح وهي حجة لا تضاهيها حجة. إذ هي أقوى سندًا وأصح نقلًا من كل ما احتج به العلماء من الكلام العربي غير القرآن.^(١)

وعلق ابن تيمية على القراءات السبع: "ولا نزاع بين المسلمين أن الحروف السبعة التي أنزل القرآن عليها لا تتضمن تناقض المعنى وتضاده، بل قد يكون معناها متفهمًا أو متقاربًا كما قال عبد الله بن مسعود: إنما هو كقول أحدكم أقبل وهلم وتعال. وقد يكون معنى أحدهما ليس هو معنى الآخر، لكن كلا المعنيين حق. وهذا اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض".^(٢) وفيما يلي من الاستشهادات بالقراءات القرآنية لدى ابن تيمية.

وفي المسائل النحوية، استشهده بقراءة أن (هذان) مبني، حيث قال: "في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَآءَ﴾ (طه: ٦٣). فإن هذا مما أشكل على كثير من الناس فإن الذي في مصاحف المسلمين (إن هذان) بالألف وبهذا قرأ جماهير القراء وأكثرهم يقرأ (إن) مشددة وقرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (إن) مخففة لكن ابن كثير يشدد نون (هذان) دون حفص والإشكال من جهة العربية على القراءة المشهورة وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم وجمهور القراء عليها وهي أصح القراءات لفظًا ومعنى. وهذا يتبين بالكلام على ما قيل فيها. فإن منشأ الإشكال: أن الاسم المثنى يعرب في حال النصب والحذف بالياء وفي حال الرفع بالألف وهذا متواتر من لغة العرب.

وكذلك استشهد بقراءة حمزة في جواز الجر عطفاً على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، إذ قال ابن تيمية: "وقد قال تعالى ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء: ١) على قراءة حمزة وغيره ممن

^(١)الأفغانى، في أصول النحو: ٢٨-٢٩

^(٢)ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٣٩١/١٣

خفض (الأرحام)، وقالوا: تفسيرها: أي يتساءلون به وبالأرحام، كما يقال: سألتك بالله وبالرحم. ومن زعم من النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجار، فإنما قاله لما رأى غالب الكلام بإعادة الجار، وإلا فقد سمع من الكلام العربي، نثره ونظمه، العطف بدون ذلك كما حكى سيبويه: "ما فيها غيره وفريسه" () ولا ضرورة هنا، كما يدعى مثل ذلك في الشعر". ()

وفي المسائل الصرفية، استشهد بقراءة نافع في اشتقاق كلمة (النبى)، وهو ذكر مبحثاً مستقلاً عن اشتقاق كلمة النبي في كتاب النبوات، إذ قال إن النبي فعيلٌ، وفعيل قد يكون بمعنى فاعل، أي منبى، وبمعنى مفعول، أي منبأ. فالنبي الذي ينبىء بما أنبأه الله به، والنبي الذي نبأه الله، وهو منبأ بما أنبأه الله به. وهو من النبأ. وأصله الهمزة، وقد قرئ به، وهي قراءة نافع، يقرأ النبيء، () لكن لما كثر استعماله ليئت همزته، كما فعل مثل ذلك في: الذرية، وفي البرية. وقد قيل: هو من النبوة، وهو العلو. فمعنى النبي: المعلى، الرفيع المنزلة. والتحقق: أنّ هذا المعنى داخلٌ في الأول، فمن أنبأه الله، وجعله مُنبئاً عنه، فلا يكون إلا رفيع القدر علياً. ()

وأيضاً استشهد بقراءة الجمهور وابن عامر وابن كثير والحسن والقنادة والزهري في وزن (خطأ). واختلف العلماء في وزن كلمة (خطأ)، واستدل ابن تيمية بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ (الإسراء: ٣١)، فالأكثر يقرءون (خطأ) على وزن رذءًا وعلمًا. وقرأ ابن عامر (خطأ) على وزن عملاً كلفظ الخطأ في قوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً﴾ (النساء: ٩٢). وقرأ ابن كثير (خطأ) على وزن هجاءً. وقرأ ابن رزين (خطأ) على وزن شرابًا. وقرأ

(١) نسب ابن مالك وابن هشام هذه الحكاية إلى قطرب، انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية: ٦٤/١، وابن هشام، شرح شذور

الذهب في معرفة كلام العرب: ٥٨٣

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم: ٣٠٩/٢

(٣) انظر أيضاً: الواسطي، الكنز في القراءات العشر: ٢٦٩/١

(٤) ابن تيمية، النبوات: ٨٨١/٢-٨٨٢

الحسن وقتادة (حَطًّا) على وزن قَتَلًا. وقرأ الزهري (حَطًّا) بلا همز على وزن عَدَى. (١) ولم يرجح ابن تيمية على أحد الأقوال. (٢)

وأخيرًا في المسائل اللغوية، استشهد بقراءة ابن كثير وأبي عمر في معنى قوله تعالى: ﴿أَوْ نُنْسِهَا﴾، حينما فسّر قوله تعالى ﴿مَا نُنْسِخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا﴾ (البقرة: ١٠٦)

واستشهد بقراءة ابن عامر للإشارة إلى أن الاسم هو المسمى نفسه. فقال: "وأما قوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٧٨) ففيها قراءتان: الأكثرون يقرءون (ذي الجلال) فالرب المسمى هو ذو الجلال والإكرام. وقرأ ابن عامر: (ذو الجلال والإكرام) (٣) وكذلك هي في المصحف الشامي، وفي مصاحف أهل الحجاز والعراق هي بالياء. وأما قوله ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٢٧) فهي بالواو باتفاقهم. قال ابن الأنباري وغيره (تبارك) تفاعل من البركة والمعنى أن البركة تكتسب وتنال بذكر اسمه. فلو كان لفظ الاسم معناه المسمى لكان يكفي قوله تبارك ربك فإن نفس الاسم عندهم هو نفس الرب. فكان هذا تكريرًا. وقد قال بعض الناس: إن ذكر الاسم هنا صلة والمراد تبارك ربك، ليس المراد الإخبار عن اسمه بأنه تبارك، وهذا غلط.

وأما احتجاجهم بقوله: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١) وأن المراد سبّح ربك الأعلى وكذلك قوله: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ (الرحمن: ٧٨) وما أشبه ذلك فهذا للناس فيه قولان معروفان وكلاهما حجة عليهم. والتحقيق أنه ليس بصلة بل أمر الله بتسبيح اسمه كما أمر بذكر اسمه. والمقصود

(١) انظر أيضًا: الأزهري، معاني القراءات: ٩٢/٢

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٠/٢٠

(٣) انظر أيضًا: ابن زنجلة، حجة القراءات: ٦٩٤

بتسبيحه وذكره هو تسبيح المسمى وذكره فإن المسبح والذاكر إنما يسبح اسمه ويذكر اسمه. فيقول: (سبحان

ربي الأعلى) فهو نطق بلفظ ربي الأعلى والمراد هو المسمى بهذا اللفظ فتسبيح الاسم هو تسبيح المسمى".^(١)

ولا شك أن الحديث الشريف وهو كلام أفصح الخلق مصدرًا من مصادر الاحتجاج في اللغة مقدمًا

على كلام سائر العرب نظمًا ونثرًا، إذ قال الجاحظ: "لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أقصد لفظًا،

ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنى، ولا

أبين في فحوى، من كلامه صلى الله عليه وسلم كثيرًا".^(٢)

أما في ميدان النحو فقد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، ولم ينشذ منهم

أحد، لأنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال

العربي، وقد لجأ النحاة إلى تأويلها،^(٣) فأصبح من مسائل الخلاف التي طال النقاش فيها بين المتأخرين

وتعددت آراؤهم. فمنهم من قبل الاستشهاد به مطلقًا، ومنهم من منعه مطلقًا، ومنهم من توسط بين القبول

والمنع.^(٤)

وابن تيمية كان كغيره من النحاة السابقين ممن احتج بالحديث على قلة،^(٥) ومن استشهاداته

بالحديثي أن أسماء حروف الهجاء تُعتَبَر بالأسماء، إذ قال: "وقسم سيويه الكلام إلى اسم وفعل وحرف جاء

لمعنى، ليس باسم وفعل. وكل من هذه الأقسام يسمى حرفًا، لكن خاصةً الثالث أنه حرف جاء لمعنى ليس

باسم ولا فعل. وسمي حروف الهجاء باسم الحرف وهي أسماء، ولفظ الحرف يتناول هذه الأسماء وغيرها. كما

قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَأَعْرَبَهُ فَلَهُ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرٌ حَسَنَاتٍ. أَمَا أَيُّ لَا أَقُولُ: أَلَمْ حَرْفٌ"

^(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ١٩٣/٦-١٩٩

^(٢) الجاحظ، البيان والتبيين: ١٣/٢-١٤

^(٣) فجال، الحديث النبوي في النحو العربي: ١٠١-١٠٢

^(٤) الطريقي، الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية: ٧٧

^(٥) شجيري، الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية: ٣٥٧

وَلَكِنَّ أَلْفَ حَرْفٍ وَلَا مَ حَرْفٍ وَمِيمٌ حَرْفٌ".^(١) وقد سأل الخليل أصحابه عن النطق بحرف الزاي من زيد فقالوا: "زاي". فقال: جئتم بالاسم وإنما الحرف "ز". ثم إن النحاة اصطَلحوا على أن هذا المسمى في اللغة بالحرف يسمى كلمة وأن لفظ الحرف يخص لما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل كحروف الجر ونحوها. وأما ألفاظ حروف الهجاء فيعبر تارة بالحرف عن نفس الحرف من اللفظ وتارة باسم ذلك الحرف ولما غلب هذا الاصطلاح صار يتوهم من اعتاده أنه هكذا في لغة العرب".^(٢)

ثم استشهد به في جواب (لو) إنما يكون ماضيًا، واستدل بالحدِيثَيْنِ: الأول، قول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَوْ تَعَلَّمُونَ مَا أَعَلَّمْتُ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا وَكَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا".^(٣) والثاني، قوله صلى الله عليه وسلم: "لَوْ تَكُونُونَ عَلَى الْحَالِ الَّتِي تَكُونُونَ عِنْدِي لَصَافَحْتَكُمْ الْمَلَائِكَةُ فِي طُرُقِكُمْ وَعَلَى فُرُشِكُمْ".^(٤)

أما لو كان غير ماض فليس مما يؤكد كقولك: لو يجيء لأجاء، فجواب هذا أنه جواب قسم محذوف سد مسد جواب (لو). وكذلك قوله تعالى: ﴿كَأَلَّا لَوْ تَعَلَّمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ (التكاثر: ٥-٧)، فهذا الكلام جواب قسم محذوف مستقبل مع كون جواب لو محذوفًا، تقديره: "لعلتم أمرًا عظيمًا" أو "الأهالكم عما أهالكم"، فإن الالتفاء بالتكاثر إنما وقع من الغفلة وعدم اليقين.^(٥)

وكذلك استشهاده في التوكيد اللفظي، وهو رأى أن جميع الأمم عربيًا أو غير عرب يؤكدون إما في الطلب وإما في الخبر بتكرار الكلام. منه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "وَاللَّهِ لَأَعْرُوزَنَّ قُرَيْشًا ثُمَّ وَاللَّهِ لَأَعْرُوزَنَّ

^(١)الترمذي، سنن الترمذي، رقم الحديث: ٢٩١٠، ص: ٢٥/٥

^(٢)ابن تيمية، العبودية: ١٤٦

^(٣)البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: ٤٦٢١، ص: ٥٤/٦، ومسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث: ٤٢٦، ص: ٣٢٠/١

والترمذي، سنن الترمذي، رقم الحديث: ٢٣١٢، ص: ١٣٤/٤، والنسائي، سنن النسائي، رقم الحديث: ١٣٦٣، ص: ٨٣/٣

^(٤)مسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث: ٢٧٥٠، ص: ٢١٠٦/٤، وابن ماجه، سنن ابن ماجه، رقم الحديث: ٤٢٣٩، ص:

١٤١٦/٢، والترمذي، سنن الترمذي، رقم الحديث: ٢٥١٤، ص: ٢٤٧/٤

^(٥)ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٥١٧/١٦-٥١٨

فُرَيْتَنَا ثُمَّ وَاللَّهِ لَأَعْرُوزَنَّ فُرَيْتَنَا. ثُمَّ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ لَمْ يَعْرِضْهُمْ".^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم لِحَدِيثِهِ:

"فَدُفُدٌ، وَلِعَمَّارٍ: "سُقُّ سُقِّ".^(٢) وقال ابن تيمية: "زيادة اللفظ لزيادة المعنى وقوة اللفظ لقوة المعنى".^(٣)

واستشهد أيضاً في عطف المجرور بدون إعادة الجار، فقال: "المصدر يعمل عمل الفعل، لكن إذا أضيف عمل في غير المضاف إليه، ولهذا إن أضيف إلى الفاعل نصب المفعول، وإن أضيف إلى المفعول رفع الفاعل، فتقول: أَعْجَبَنِي دَقُّ الْقَصَّارِ النَّوْبِ، وهذا وجه الكلام. وتقول: أَعْجَبَنِي دَقُّ النَّوْبِ الْقَصَّارِ... وهكذا في المعطوفات: إن أمكن إضافتها إليها كلها، كالمضاف إلى الظاهر، فهو أحسن. كقول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْحُمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالِدَّمَ وَالْحَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ"^(٤)... وإن تعذر لم يحسن ذلك، كقولك: حسبك وزيداً درهم، عطفاً على المعنى".^(٥) لأنه لا يجوز عطف الظاهر إلى الضمير مباشرة إلا قليلاً. وأخيراً، استشهاده في جواز التمييز معرفة. اختار أنه قد يكون المنصوب على التمييز معرفة وجعل منه هذا الموضع وغيره، وهذا لم يعرفه البصريون ولم يذكره سيبويه وأتباعه. ومن حججه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "صَدَقَ اللَّهُ وَعَدُّهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ"^(٦) والأصل أن يجعل الصدق للوعد. فلما جعل للشخص نصب الوعد على التمييز.^(٧)

وقد اهتم النحاة بالشعر في الاستشهاد أيما اهتمام، بل قدّموا الشاهد الشعري على الحديث النبوي وبعض القراءات، وذلك لأن ما رموا به الحديث من جواز النقل بالمعنى لم يبرأ منه الشاهد الشعري، وأن

^(١) أبو داود، سنن أبي داود، رقم الحديث: ٣٢٨٥، ص: ٣١/٣

^(٢) البزار، مسند البزار، رقم الحديث: ٢٨٠٠، ص: ٢٢٧/٧، وضياء الدين، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة

كما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما: ٢٢٢/٨

^(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٥٣٦-٥٣٧

^(٤) البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: ٢٢٣٦، ص: ٨٤/٣، ومسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث: ١٥٨١، ص:

١٢٠٧/٣

^(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٠٢/٧-٢٠٣

^(٦) البخاري، صحيح البخاري، رقم الحديث: ١٧٩٧، ص: ٧/٣، ومسلم، صحيح مسلم، رقم الحديث: ١٣٤٤، ص: ٩٨٠/٢

^(٧) ابن تيمية، المسائل والأجوبة: ٢١٥/١

القراءات القرآنية أصدق في التعبير عن الواقع اللغوي في ذلك الحين.^(١) على سبيل المثال، كَانَ الْأَحْمَرُ يحفظ ثَلَاثِينَ أَلْفَ بَيْتٍ مِنَ الْمَعَانِي وَالشَّوَاهِدِ، فَأَتَاهُ سَيَّبُوهُ فَنَظَرَهُ، فَأَفْحَمَهُ الْأَحْمَرُ.^(٢) فتبين أن للنحاة اهتمامًا شديدًا وملحوظًا بالشاهد الشعري، فقد بنوا بعضَ قواعدهم عليه فقط.

أما ابن تيمية منذ البداية يرى أن النحو من العلوم المستنبطة، وهو وسيلة من وسائل حفظ قواعد العربية التي نزل بها القرآن، وأن الدافع في تعلم العربية أمر ديني، وأن فهم النص الشرعي لا يكون إلا بمعرفتها، فلا يستشهد بالشعر إلا قليلاً. ومن استشهاده بالشعر في المسائل النحوية والصرفية: استشهاده في التوكيد اللفظي، وهو قال: "وهذه مذاهب العرب أن التكرير للتوكيد والإفهام كما أن مذاهبهم الاختصار للتخفيف والإيجاز. لأن افتنان المتعلم والخطيب في الفنون أحسن من اقتصاده في المقام على فن واحد. يقول القائل: "والله لا أفعله ثم والله لا أفعله"، إذا أراد التوكيد وحسم الأطماع من أن يفعله، كما يقول: "والله أفعله؟" بإضمار (لا) إذا أراد الاختصار. ويقول للمرسِل المستعجل: "اعجل اعجل!" والرامي: "ارم ارم!".

قال الشاعر: كَمْ نِعْمَةٍ كَانَتْ لَكُمْ وَكَمْ وَكَمْ؟

وقال الآخر: هَلْ سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَّوْا أَيْنَ أَيْنَ؟^(٣)

ثم استشهد في الثنية عند لغة بني الحارث واحتج لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ (طه: ٦٣) أنه من لغة بني الحارث بن كعب، وهذا رأي كثير من النحاة وقد حكى ذلك غير واحد من أئمة العربية. قال المهدي: بنو الحارث بن كعب يقولون: "ضربتُ الزيدان ومررتُ بالزيدان" كما تقول: "جاءني الزيدان". قال المهدي: "حكى ذلك أبو زيد والأخفش والكسائي والفراء وحكى أبو الخطاب أنها لغة بني كنانة وحكى غيره أنها لغة لختعم". ومثله قول الشاعر:

^(١) فلغل، اللغة الشعرية عند النحاة: ٢١

^(٢) الأزهري، تهذيب اللغة: ١٧/١

^(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٥٣٥/١٦، انظر أيضاً: العسكري، الصناعتين: ١٩٣

تَزُودَ مِنَّا بَيْرَ أَدْنَاهُ صَرْبَةً ... دَعْتَهُ إِلَى هَاوِي التُّرَابِ عَقِيمٍ^(١)

وقال ابن الأنباري: "هي لغة لبني الحارث بن كعب وقريش". وقال الزجاج: "وحكى أبو عبيدة عن

أبي الخطاب، وهو رأس من رعوس الرواة، أنها لغة لكنانة يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد"، وأنشدوا:

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَجِدُ ... مَسَاعًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعَ لَصَمَمَا^(٢)

واستشهد في عطف الظاهر إلى الضمير معنى لا لفظاً، واحتج لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ

اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة الأنفال: ٦٤) أن "حَسْبُ" مصدر، فلما أضيف لم يحسن العطف

عليه إلا بإعادة الجار، فإن العطف بدون ذلك، وإن كان جائزاً في أصح القولين فهو قليل، وإعادة الجار

أحسن وأفصح، فعطف على المعنى، والمضاف إليه في معنى المنصوب. كقول الشاعر: فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ

سَيْفٌ مُهَنْدٍ، معناه: يكفيك ويكفي الضحاك.^(٣) فمعنى الآية: أن الله حسبك وحسب من اتبعك من

المؤمنين، فهو وحده كافيك وكافي من معك من المؤمنين.^(٤)

وكذلك استشهاده في أصل كلمة الملائكة، إذ قال: "فإن أصل الكلمة: مَلَأُكَ على وزن مَفْعَلٌ لكن

لكثرة الاستعمال خُفَّت. بأن أُلْقِيَتْ حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت الهمزة ومَلَأُكَ مأخوذ من

المَلَأُكَ والمَلَأُكَ بتقديم الهمزة على اللام واللام على الهمزة وهو الرسالة وكذلك الأَلُوَكَةُ بتقديم الهمزة على اللام

قال الشاعر:

أَبْلِعُ التُّعْمَانَ عَيِّ مَلُوكًا ... أَنَّهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وَأَنْتِظَارِي^(٥)

(١) الشاعر هو هوبر الحارثي، انظر: المعري، الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: ٢٠

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٢٥٠/١٥، والشعر لاملتمس، انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء: ١٧٨/١

(٣) القالي، الأمالي: ٢٦٢/٢

(٤) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية: ٢٠١/٧

(٥) هذا الشعر لعدي بن زيد، انظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء: ٢٢٢/١

وهذا بتقديم الهمزة. لكن المَلَك هو بتقديم اللام على الهمزة وهذا أجود فإن نظيره في الاشتقاق الأكبر لَأَكْ يَلُوكُ إذا لَأَكْ الكلام واللَّجَام والهمز أقوى من الواو. ويليه في الاشتقاق الأوسط: أَكَلٌ يَأْكُلُ فإن الآكَلِ يَلُوكُ مما يدخله في جوفه من الغذاء والكلام والعلم ما يدخل في الباطن ويغذي به صاحبه".^(١)

خلاصة

استخدم ابن تيمية آيات القرآن وقراءاته والحديث الشريف والشعر العربي حينما استشهد في المسائل النحوية والصرفية واللغوية، مع أن استشهاده بالقرآن أكثر من الآخر لأنه رأى أن العربية وسيلة في فهم النصوص الشرعية، ووقف موقف عامة النحاة، أنهم يستشهدون بآيات القرآن وقراءاته، لأن القراءات سواء أكانت متواترة أم روايات آحاد أم شاذة حجة لا تضاهيها حجة، إذ هي أقوى سنداً وأصح نقلاً من كل ما احتج به العلماء.

أما استشهاده بالحديث الشريف فهو كغيره من النحاة السابقين ممن احتج بالحديث على قلة، وكذلك بالشعر فلا يستشهد به إلا قليلاً، لأن الدافع في تعلم العربية أمر ديني، وأن فهم النص الشرعي لا يكون إلا بمعرفتها.

^(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٥٢٧/١٧

المراجع:

- الأزهري، محمد بن أحمد. (ط. ١). معاني القراءات للأزهري. (١٤١٢ هـ). الرياض: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود.
- _____ . (ط. ١). تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب. (٢٠٠١ م). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- الأفغاني، سعيد. (د. ط.). في أصول النحو. (١٤٠٧ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. (ط. ١). الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المنشور باسم صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر. (١٤٢٢ هـ). دار طوق النجاة.
- البنار، أحمد بن عمرو. (ط. ١). مسند البنار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وغيره. (١٩٨٨ م). المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- الترمذي، محمد بن عيسى. (ط. ٢). سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وغيره. (١٣٩٥ هـ). مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم. (ط. ١). النبوات، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان. (١٤٢٠ هـ). الرياض: أضواء السلف.
- _____ . (ط. ١). المسائل والأجوبة، تحقيق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة. (١٤٢٥ هـ). القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.
- _____ . (ط. ١). مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد. (١٤١٦ هـ). المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- _____ . منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم. (١٤٠٦ هـ). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الجاحظ، عمرو بن بحر. (د. ط.). البيان والتبيين. (١٤٢٣ هـ). بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- ابن الجوزي، جمال الدين. (ط. ١). زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار الكتاب العربي.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (ط. ٤). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. (١٤٠٧ هـ). بيروت: دار العلم للملايين.

- الحديثي، خديجة. (د.ط.). الشاهد وأصول النحو في كتاب سيويه. (١٣٩٤ هـ). جامعة الكويت.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د.ط.). سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د.ت.). صيدا: المكتبة العصرية.
- الداوودي، محمد بن علي. (د.ط.). طبقات المفسرين. (د.ت.). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (ط.١). الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين. (١٤٢٥ هـ). الرياض: مكتبة العبيكان.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد. (د.ط.). حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني. (د.ت.). دار الرسالة.
- شجيري، هادي. (ط.١). الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ السلف ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية. (١٤٢٢ هـ). بيروت: دار البشائر الإسلامية.
- صفي الدين، محمد بن أحمد. (د.ط.). تقرير للحافظ ابن حجر العسقلاني على الرد الوافر، تحقيق: محمد بن إبراهيم الشيباني. (د.ت.). الكويت: مكتبة ابن تيمية.
- ضياء الدين، محمد بن عبد الواحد. (ط.٣). الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحيهما، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله. (١٤٢٠ هـ). بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الطريقي، ياسر بن عبد الله. (ط.١). الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية. (١٤٣٣ هـ). الرياض: دار كنوز إشبيلية.
- ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد. (ط.٢). طبقات علماء الحديث، تحقيق: أكرم البوشيوي إبراهيم الزبيق. (١٤١٧ هـ). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- العسكري، الحسن بن عبد الله. (د.ط.). الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. (١٤١٩ هـ). بيروت: المكتبة العصرية.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. (ط.١). شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط. (١٤٠٦ هـ). دمشق: دار ابن كثير.
- فجال، محمود. (ط.٢). الحديث النبوي في النحو العربي. (١٤١٧ هـ). الرياض: أضواء السلف.
- فلفل، محمد عبدو. (ط.١). اللغة الشعرية عند النحاة. (١٤٢٨ هـ). الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- القالبي، إسماعيل بن القاسم. (ط. ٢). شذور الأملالي المنشور باسم النوادر، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي. (١٣٤٤ هـ). دار الكتب المصرية.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (د. ط.). الشعر والشعراء. (١٤٢٣ هـ). القاهرة: دار الحديث.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد. (د. ط.). سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ت.). دار إحياء الكتب العربية.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (ط. ١). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. (د. ت.). مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- المخزومي، مهدي. (ط. ٢). مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. (١٣٧٧ هـ). مصر: ملتزم الطبع والنشر.
- مسلم، ابن الحجاج. (د. ط.). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المنشور باسم صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ت.). بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المعزّي، أحمد بن عبد الله. (د. ت.). الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ. (د. ت.). الكتاب مرقم آليا في المكتبة الشاملة غير موافق للمطبوع.
- ابن مفلح، إبراهيم بن محمد. (ط. ١). المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. (١٤١٠ هـ). الرياض: مكتبة الرشد.
- ابن الناصر، محمد بن عبد الله. (ط. ١). الرد الوافر. (١٣٩٣ هـ). بيروت: المكتب الإسلامي.
- النسائي، أحمد بن شعيب. (ط. ٢). المجتبى من السنن، المنشور باسم السنن الصغرى، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. (١٤٠٦ هـ). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د. ط.). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر. (د. ت.). سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع.
- الواسطي، عبد الله بن عبد المؤمن. (ط. ١). الكنز في القراءات العشر، تحقيق: خالد المشهداني. (١٤٢٥ هـ). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.